

جدل الدرس النحوي العربي القديم بين منطق القياس و منطق النظم

د. الطاهر هاشمي ، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة ، الجزائر

ملخص

يمثل هذا البحث وقفة تأملية في المسارات الكبرى التي شهدتها ميلاد الدرس النحوي العربي القديم، الذي تداول عليه تياران كبيران: تيار أول: اهتم بوضع قواعد العربية ونحوها، واستنباط خصائصها العامة، بالاستناد إلى معطيات القياس وقواعد المنطق. وتيار ثان: اتجه إلى تلمس قوانين النحو وأحكامه - ومن خلالها أسرار العربية وأنظمتها النحوية الكلية - بالرجوع إلى طبيعة التركيب في أساليبها، وصيغ نظمها المعبرة عن المقاصد والأغراض، وفق ما عرف - فيما بعد - عند عبد القاهر الجرجاني «بالنظم» القائم على معاني النحو وأحكامه.

هذا ومثلما كان للتيار الأول - في مرحله الأولى - فضل استنبات قواعد العربية ونحوها من منابتها الأصلية، كان للتيار الثاني أيضا فضلتعميق الدرس النحوي، وتوجيهه نحو مساره الصحيح، للبحث عن أسرار العربية وقوانينها العامة، انطلاقاً من قواعد النظم والتركيب: التي توجيها المقاصد والأغراض، بعيداً عن جموح القاعدة النحوية باتجاه الأقيسة المنطقية الصورية المطلقة.

Abstract

This research work represents a reflective pause into the major tracks which witnessed the birth of the ancient Arabic grammar lesson. In fact, two major currents have dealt with this theme. The first configurable stream was interested in the status of Arabic rules, devise rulings, some general characteristics based on the measurement data as well as the logic of these rules of logic. However, the second stream or trend simply attempted to touch the laws of the Arabic rules and its provisions, through the secrets of Arabic structures and rules - by referring to the nature of its methods and formulations in expressing the aims and purposes - according to what was later known by Abdulkader Aljerjani as “systems-based” grammar, the meanings of its provisions.

Like the first trend, the second current had increasingly also preferred breeding Arabic rules and directed them towards the right path by investigating its secrets and its general rules. The basic rules and structure constructions of the Arabic language far away from ba-

sic passionate grammatical and absolute logical cales has also been brought under scrutiny within this article.

توطئة:

لم يكن اهتمام الإنسان بموضوع اللغة على اختلاف العصور و امتداد الأزمنة من قبيل تحقيق الحاجات البسيطة التي يفرضها التواصل الاجتماعي بين أفراد الأمة، بل إن علاقة الإنسان باللغة و اهتمامه بها، مسألة وجودية مصيرية، ترتبط بهوية الإنسان و كينونته، لا من منطلق الحاجة النفسية و حسب، بل من منطلق كل الاهتمامات التي تتصل بهذه الهوية و هذه الكينونة، ذلك لأن الإنسان في حدود التواصل يولد مُهَيَّنًا لممارسة اللغة بالتقليد، الذي يحقق من خلاله تواصله مع بيئته و مجتمعه، و لكنه لا يولد مُهَيَّنًا على ممارسة اللُّغة كتعبير عن الهوية و الأصالة في الانتماء إليها إلا من خلال الاعتبارات التي تنشأ لاحقًا عبر مسار تكوينه الشخصي.

صحيح أن الإنسان - في علاقته مع اللُّغة التي يكتسبها بعفوية - إلى حد ما - من مجتمعه و بيئته يشعر و هو يمارس فعل اللغة بكثير من الغبطة و الاعتزاز، لأن هذا الاكتساب الجديد الذي ينضاف إلى الشخصية يدخل في كثير من الاعتبارات النفسية و الاجتماعية، ولكنه لا يوازي مطلقًا تلك القناعات التي يولدها الإدراك الواعي لطبيعة العلاقة بين اللُّغة و الهوية، ففي هذا المستوى قد تتراجع الكثير من العلاقات الاجتماعية و النفسية الضيقة في الانتساب للغة الأم في مقابل الغايات السامية التي يصنعها فعل الوعي بالذات و الكينونة، و يكفي في هذا السياق أن نشير من خلال تراثنا اللغوي و الفكري إلى الدور الرائع الذي أنجزه علماء العربية المنحدرون من أصول فارسية خاصة « فسيبويه » الذي وضع للعرب أول مصنف لنحو العربية و الذي وصفه البعض في جودته و إتقانه بأنه « قرآن النحو »⁽¹⁾، لم يكن عربيًا ولكنه كان لاحقًا بهم على حد ما يصفه به ابن جني بقوله: « و لما كان النحويون بالعرب لاحقين، و على سمتهم آخذين، و بألفاظهم متحلين، و لمعانهم و قصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، و شرح أوضاعه، و رسم أشكاله... أن يرى فيه نحوًا مما رأوا، و يحذوه على أمثلهم التي حدوا، و أن يعتقد في هذا الموضوع نحوًا مما اعتقدوا في أمثاله. فاعرف إذًا ما نحن عليه للعرب مذهبًا، و لمن شرح لغاتها مضطربًا، و أن سببويه لاحقٌ بهم، و غير بعيدٍ فيه عنهم . »⁽²⁾

وليس «سيبويه» في الانتساب إلى اللغة العربية و الاهتمام بها مثالًا نادرًا، فقد كان في زمانه وبعده من غير العرب، و من أهل فارس على وجه التحديد، من فاقه في الارتباط بهذه اللغة و الاهتمام بها، إلى حدٍ يُشعرنا بأنَّ الله قيَّض لهذه العربية من ذاتها و طبيعتها ما جعلها تستهوي الأفئدة و تستميل العقول، حتى أصبح المنتسبون إليها من العلماء، و المجيدون لها من غير العرب كُثُرًا لا يدخلون تحت حصر، و توزع اهتمامهم بها في كل الاتجاهات المتصلة بخصائصها و طبيعتها، فكان منهم النحاة الكبار: « كسيبويه » و « الفراء » و « الكسائي »،

و كان منهم البلاغيون و النقاد من أمثال: القاضي الجرجاني و عبد القاهر الجرجاني و غيرهم. هذه اللغة التي أقامت حميميتها مع ذاتها منذ اللحظة الأولى التي صارت فيها لسانا مبينا للناطقين بها، لم تصنع ذلك بمحض الصدفة، بل لأنها تمتلك من الخصائص المميزة لها عن سائر اللغات الأخرى، ما جعلها أوفر حظ في استقطاب المهتمين بها، و المؤلّعين بحفظ أشكالها و رسومها، و لم يكن هذا الاهتمام بها وليد اللحظة التاريخية التي بدأ فيها شيء من التراجع عن الدور الريادي الذي مارسه في البيئة العربية الخالصة، و لاسيما في العصر الجاهلي و بعده؛ عصر صدر الإسلام و العصر الأموي، و لكن عناية أهلها بها قديمة و ولدت مع ميلاد هذه اللغة.

لقد كان العربي في الجاهلية- و هو المنتسب لها بالفطرة و السليقة- يجد في نفسه من الإعجاب بالفصحاء و أهل البيان ما يأخذ منه كبرياءه و يمنع عليه فخره و إباءه، لأنه كان يتذوق بالفعل أسرار هذه العربية، التي لا تتناهي عند حد من الإفصاح و البيان و الإقناع و التأثير، و قد كانت نفس العربي تخضع بالشعر، و تستجيب له؛ فتتحنى إجلالا و تعظيما للشاعر المفلق و الخطيب المصقاع، كما كانت تخضع - من قبل- لألوان من التعبير المتميّز، الذي ينشئه الكهان و الرهبان، و الذي يصنع في النفس من التأثير والانعذاب ما يصنعه السّاحر بسحره.

لقد صنعت العربية في النفوس ذلك و هي لا تزال لغات متباينة بين قبائل العرب و بطونها، لكنها و قد صارت لغة القرآن الكريم بعد نزول الوحي بها، فإنها قد حققت من التميّز ما جعلها بالفعل لغةً فوق كل اللغات، و صنعت من التأثير في النفوس و الإقناع للعقول ما لم يصنعه الشّعر في بيئة الجاهليين، فقد كانت تسمو فوق عربية الشّعر الذي ظل - و عبر أزمنة طويلة - يملك رقاب الناس بهالة من التبجيل و التقديس و الإعجاب.

لقد استطاعت اللغة التي نزل بها القرآن الكريم أن تحرس السنة الشعراء و الخطباء، و تفضح ضعفهم و عجزهم، فلم يجدوا بدا من الإفصاح عن ذلك التأثير و القدرة على الإقناع إلا أن يؤمنوا صامتين، أو يعارضوا مكابرين، و لكنهم حتى في حال المعارضة ما استطاعوا أن يكتموا أنفاسهم، لانهم بلغوا القرآن و بيان أساليبه و دقة معانيه، لقد كانت قصة «الوليد بن المغيرة» المشهورة مع القرآن الكريم من أكثر المواقف دلالة على خصوصية الإعجاز في عربية القرآن الكريم، فقد سمعه منكرا جاحدا، و لكنه عاد إلى قومه ليقول لهم: «و الله إنّ لقوله الذي يقول حلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله...»⁽³⁾، وماذا تراه كان سيصنع لو أنه سمع منه الكثير؟!.

إن اللغة العربية التي استطاعت أن تنفّذ في قلوب أهلها و عقولهم زمن السليقة و الارتجال فيقيمون لها مجالس التفاخر، كان في استطاعتها أيضا أن تنفّذ في عقول و قلوب غير أهلها من الوافدين من الأمم الأخرى، وأن تجد لنفسها الحظوة عندهم على لغاتهم الأصلية، أما و قد صارت اللغة العربية لغة القرآن التي خصها الله بالإعجاز و البيان، فإن الاهتمام بها و بمظاهر الإعجاز فيها قد شغل الناس منذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها الدرس

اللغوي يسلك طريقة للتأسيس وفق القواعد الضابطة و المعايير المشتركة الدقيقة.

هذا ولم يكن نفوذ العربية بسحرها وأسرارها إلى عقول الناس وأفئدتهم أمرا ميسورا كما يعتقد الكثير. بل إنَّ تعلُّمها وتعليمها قد شهد مخاضا عسيراً: تباينت فيه المواقف والمناهج إلى حد التناقض والصِّراع، فَتَشَكَّلَ - نتيجة ذلك - تياران كبيران متباينان: تيار أول يُعْمَلُ منطق القياس وقياس المنطق في ما يضعه من قواعدها ، وما يكشف عنه من خصائصها ، وتيار ثانٍ يمعن النظر في أسرار تركيبها ونظمها ليستنبط نحوها وقوانينها العامة من منطق السماع . و في هذا السياق الخاص بمسارالدرس النحوي العربي القديم وتحولاته الكبرى في التعامل مع أسرار العربية ، و خصائصها ، وقواعدها العامة ، سنبسّط الحديث عن هذين التيارين الأساسيين، اللذين شكَّلا معا خلاصة الدرس النحوي العربي القديم على النحو الآتي:

1 - التيار الأول : منطق القياس وقياس المنطق :

لقد كانت المحاولات الأولى التي اتجهت إلى اللغة العربية على يد النحويين تسعى إلى إقامة الصلة الحقيقية بين النص القرآني والنص الشعري، في مستوًى بناءًهما للغوي، انطلاقاً من كون لغـة القرآن هي ذاتها اللغة العربية التي تحدث بها العرب في جاهليتهم، وصاغوا أساليبها و بيانها في تعابيرهم الشعرية، و لم يكن غريباً أن يقول عبد الله بن عباس في فترة تدوين القرآن الكريم: « إذا تعاجم شيء من القرآن، فانظروا في الشعر، فإن الشعر عربيٌّ»⁽⁴⁾، و كان يقول أيضاً: « إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»⁽⁵⁾.

ولم تقف تلك المحاولات الأولى التي عقدت الصلة بين عربية القرآن وعربية الشعر عند مجرد البحث عن المقاصد و الأغراض المتعلقة بلغة التنزيل، بل إنها فتحت مجالات خصبة للدرس اللغوي، صارت منطلقاً مَهْمًا مهد لتأسيس علوم العربية بشتى أنواعها، و منذ تلك اللحظة لم يعد هناك انفصام بين الدرس اللغوي و الدرس القرآني؛ ففي ضوء الدراسات القرآنية التي اتصلت في بداية الأمر بمسألة القراءة تشكلت القواعد الأساسية الأولى للدرس النحوي، حيث حقق اختلاف القراءات القرآنية بذور نهضة لغوية، قادها المؤسسون الأوائل للنحو العربي في إطار خصومة لغوية حادة بين مدرستي البصرة و الكوفة؛ هاتان المدرستان اللتان كان لهما الأثر البالغ في تسريع حركية الدرس اللغوي من خلال ما ساد بين شيوخهما من المناضرات و الخصومات المختلفة.⁽⁶⁾

وقد كان على رأس علماء البصرة الأوائل: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، ثم تبعه في ذلك سيبويه (ت 180هـ) (7)، والأخفش الأوسط (ت 215هـ)، والمبرد (ت 286هـ)، في حين كان في الطرف الآخر من مدرسة الكوفة كل من: الكسائي (ت 189هـ)، و معه الفراء (ت 207هـ)، و ثعلب (أبو العباسي أحمد بن يحيى، ت 291هـ).

وعلى أيدي هؤلاء و غيرهم بدأ الدرس اللغوي يخطو خطواته الأولى باتجاه علوم العربية الأخرى، و فُتِحَ المجال واسعاً للقياس و التأويل العقلي المحض، بعدما كان مقتصرًا

على التفسير بواسطة الشواهد المنقولة من الشعر العربي تارة، و من القرآن الكريم و الحديث الشريف تارات أخرى، كما فعل ذلك سيبويه في «الكتاب».

وفي ضوء القياس و التأويل تطورت المباحث النحوية على أيدي شيوخ مدينة البصرة، و استطاعت هذه المباحث أن تكون مجالاً خصباً لأتباع هذا الاتجاه الأخير. فصار بسبب ذلك «الكتاب» لسيبويه ثروة غزيرة لكل طلاب اللغة ينهلون منه المعارف الجمّة، حتى اشتطوا في ذلك شططا تحوّلت فيه مباحث النحو إلى قضايا أشبه ما تكون بالأحاجي و الألغاز.

وأخذ النحو « يتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ليس فيه من سمات النحو و اللغة إلا مظهراً شكلياً، مما أودى بحيويته، و قدرته على تأدية وظيفته، و صار درسا في الجدل يعرض فيه النحاة قدرتهم على التحليل العقلي بما كانوا يعرضون من مشكلات، و ما يقترحون لها من حلول، أما وظيفة النحو في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من اهتمامهم و جهدهم.⁽⁸⁾

وجرى النحويون في هذا الصراع؛ يتلذذون بالخصومات في المجالس و المناظرات، وقد تركوا وراءهم ما لأجله كان النحو، و ما بسببه فُعِدت القواعد، و ما لأجله أيضا اجتمع أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) و من كان وراءه⁽⁹⁾. وقد أصبح النحو غريبا عن بيئته التي نشأ فيها، و عن أهدافه التي رسمها رواده الأوائل « و كثرت الكتب المؤلفة في هذا الدرس الغريب؛ موسوعات و مختصرات و متونا، و شروحا، و لكنها لم تخط خطوة في تطوير النحو، لأنها لم تكن إلا تكرارا و اجترارا.⁽¹⁰⁾

و ظلت موضوعات النحو كلّها تدور حول ما قدمه سيبويه في «الكتاب»: هذا المصنف الفريد الذي كان لصاحبه الفضل الكبير على كل من جاء بعده من النحاة، بل و من اللغويين على اختلاف تخصصاتهم، « ذلك لأن كتابه الذي أعجز من قبله، و عز على من بعده كان قبلة النحو و مصدره، فمن معينه شرب النحاة على اختلاف العصور، و امتداد الأزمنة، و من أقيسته و قضاياها تفرع النحو، و تعددت مسائله، و ضاقت عن البصر توجيهاً⁽¹¹⁾، و استطاعت مادة «الكتاب» لسيبويه أن تلبي حاجات المتوسعين في أبواب النحو المختلفة، فظهرت إلى جانب المباحث النحوية الخالصة مباحث أخرى، في التصريف و الأصوات، و تأويل المعاني و الإعراب، و ما إلى ذلك من فروع هذا العلم.

لقد نشأ النحو من علوم القرآن الكريم (القراءات)، و نشأت من النحو كل علوم العربية الأخرى، و كان اللحن في قراءة القرآن سبباً مباشراً في نشأة النحو، و كانت البصرة التي ولد من رحم ثقافتها كتاب سيبويه موطناً اجتمعت و انصهرت فيه عوامل كثيرة، أدت فيما بعد إلى قراءة كتاب سيبويه قراءات متباينة إلى درجة الاختلاف أحياناً؛ هذه البيئة الحافلة بهذه الثقافات المتنوعة و المتمازجة استطاعت فعلاً أن تحتضن - إلى جانب الصراع النحوي بين الكوفة و البصرة - صراعات أخرى بين الأشاعرة و المعتزلة، و بين الشيعة و السنة. كما استطاعت أن تجلب إليها من أثار الأمم الأخرى منطق اليونان و حضارة فارس، من خلال ما نقله علماءها من ترجمات في هذا الشأن؛ حيث عرفت البصرة أول مرة ترجمات بعض كتب اليونان نقلها ابن المقفع (ت 142هـ) عن الفارسية و ترجمها إلى العربية.

في هذا الجو المشحون بالأراء و الأفكار الدينية و الفلسفية و الخلافات النحوية بدأت الدراسات النحوية تجنح باتجاه المسائل العقلية. و تبتعد يوما بعد يوم عن الأخذ بالرواية و الاعتماد على المنقول من كلام العرب، و لم يعد النحوي بمعزل عن هذا الزخم الفكري، بل وجد نفسه يمتح من معينه، و ينظر من خلاله بالقياس و النظر العقلي إلى الكثير من المسائل التي تستعصى على الشرح و التفسير حينما لا يجد بين يديه من شواهد اللغة العربية ما يثبتها و يدل عليها، فكان اللجوء إلى القياس و النظر العقلي مسألةً ضروريةً اقتضاها التوسع في البحث عن القاعدة العامة التي تستقر عندها القواعد الجزئية المستنبطة من كلام العرب.

لقد كان سيبويه واحدا من هؤلاء النحاة الذين استفادوا كثيرا من هذه البيئة الثرة الغزيرة بألوان المعرفة المختلفة؛ فاستطاع أن يعطي بيئته كفاءً ما تطلبه من الجهد و الدراية، فبفضله تأسست مدرسة البصرة، و استقرت قواعدها، و تحدت منهاجها و تميزت مسائلها، بما أنجزه في مؤلفه «الكتاب»، هذا الذي لم تعد تتسع له بيئة العراق وحدها، بل ما لبث حتى ملأ دنيا الناس في الشرق و الغرب، و طارت شهرته في كل أقاليم العالم الاسلامي من العراق إلى الشام، ثم من الشام إلى مصر فالأندلس، و هاته الحاضرة الأخيرة التي يقول الدكتور أمين السيد، عن إقبال أهلها على كتاب سيبويه ما نصه: «و كان للكتاب عندهم الدرجة الرفيعة، فقد حلّ من نفوسهم في المنزلة السامية التي جعلتهم يقبلون عليه روايةً وانتساحًا، و دراسةً و إقراءً، و شرحًا و تعليقًا، و بيانًا لما أشكل من مسائله، و إملاءً عليه، أو على جزء منه إلى غير ذلك.»⁽¹²⁾

و قد كان الكتاب - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - فتحا مهما في مجال الدرس اللغوي، شجع على تحرير مباحث النحو من الانكفاء على الالتزام بالسمع و الرواية و ذلك بالخروج إلى القياس العقلي و التأويل المنطقي، في وقت كانت الحاجة فيه إلى هذا التحول الجديد ضرورية، بالنظر إلى التراجع الحقيقي للغة العربية الموروثة بالسمع عن الأعراب، و قد صارت البصرة التي احتضنت كتاب سيبويه قبلة للوافدين من الأمم الأخرى، يخالطون العرب و يحاكون لغتهم و في ألسنتهم الأعجمية لحن كثير، أثر حتى على أبنائها العرب من الذين اشتد احتكاكهم بهذه الأمم الوافدة، فلم يعد بمقدور النحاة أن يجدوا لكل صور الكلام العربي- في هذه الفترة المتجددة على ألسنة الشعراء خاصة- صوراً مماثلة بالرجوع إلى كلام العرب الأوائل، مما أحوجهم ذلك إلى رد الفرع على الأصل عن طريق القياس المنطقي و التعليل المنطقي، فظهرت في مباحث النحو حاجة أخرى إلى هذا القياس المنطقي مما جعل النحاة يتعاطون علم المنطق وأقيسته المختلفة، كما يتعاطون الرواية و السماع بدرجة واحدة، و اشتدت هذه الحاجة أكثر إلى تعلّم المنطق في مراحل لاحقة بعد وفات سيبويه، حيث تذكّر الأخبار أنّ ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي ت316 هـ)، وهو تلميذ المبرد- و قد قرأ على يديه كتاب أستاذه سيبويه- يكون واحد من نحاة البصرة المولعين بتعلم المنطق، حتى قيل: « إنه كان يجتمع بالفرايبي فيقرأ عليه المنطق، كما كان الفرايبي يقرأ عليه صناعة النحو.»⁽¹³⁾

و ربما كان لظهور نظرية العامل في النحو الأثر البالغ على حركية التطور السريع

لمباحث النحو باتجاه البلاغة و النقد، رغم ما أوجت به للبعض من أنها لا تعدو أن تكون أقيسة منطقية و تبريرات عقلية لا تمت بصلة إلى روح العربية القائمة على الفطرة و الارتجال، هذه النظرية التي بدا واضحا- من خلالها - ارتباط الدرس النحوي بالمنطق، الذي و إن كان قد تجلى في أعمال النحاة بعد سيبويه إلا أنه لا شك قد بدأت بواكبه الحقيقية في زمن سيبويه أو قبله بقليل، رغم أنها في هذه المرحلة الأولى لم تكن تتجاوز حدود التعليقات العقلية البسيطة، حينما يغيب وجود الشاهد من كلام العرب.

لقد أثار موضوع العلة الخليل بن أحمد الفراهيدي قبل سيبويه بزمن طويل، حيث تنقل بعض الأخبار عنه « أنه سُئِلَ عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟، فقال : إن العرب نطقت على سجيئتها و طباعها، و عرفت مواقع كلامها و قام في عقولها عللها، و إن لم يُنقل ذلك عنها، و اعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست، و إن تكن هناك علة (أخرى) له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء، عجيبية النظم و الأقسام، و قد صححت عنده حكمة بانها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة و الحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا، لعله كذا وكذا، و لسبب كذا وكذا، سنحت له و خطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعللة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار، و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك - مما ذكره هذا الرجل - مُحتمل أن يكون علة لذلك، فإذا سنح لغيري علة لما عللته هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها. »⁽¹⁴⁾

و يبدو من هذا النص أن الخليل ما كان يجنح إلى هذه العلل إلا لحاجة يثبت من خلالها ما لم يقدر النص العربي القديم على إثباته حينما تتعدد وجود التأليف في الكلام، و خاصة ما تعلق منها بالشعر، على نحو ما كان يصنع الفرزدق في بعض أساليبه الشعرية التي حفزت النحاة على التماس وجوه التأويل لهذه الأساليب الجديدة، غير أن من جاء بعد الخليل - و ابتداءً بسبويه - قد سلك مسلك التأويل العقلي بشكل واضح، حتى أن الناظر في كتاب سيبويه يجده قد بنى الكثير من مباحث كتابه على هذا النحو من التأويل العقلي من خلال نظرية العامل، وقد ظهر ذلك جليًا مع مقدمة كتابه، حينما يتناول أنواع الإعراب و البناء للكلمات فيقول : « فإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفترق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة، لِمَا يُحدِث فيه العامل، و ليس شيء منها - أي من الذي يدخل من حركات الإعراب الأربع - إلا و هو يزول عنه، و بين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه بغير شيء أُحدت ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، و ذلك الحرف هو حرف الإعراب »⁽¹⁵⁾، و مثل هذا المسلك كثير في كتاب سيبويه، و قد ظهر ذلك أيضًا فيما نقلته الأخبار عن خصوماته النحوية مع بعض نحاة الكوفة، و في مقدمتهم الكسائي و الفراء، غير أن سيبويه في تعامله مع مسألة العامل لم يذهب في ذلك مذهب التأويل الفلسفي البعيد أو المنطق العقلي الغريب، إنما كان يبني ذلك على شيء من التبرير العقلي الذي يستجيب لروح

العربية في إطار لغوي معقول، بيد أنّ بعض معاصريه بالغوا في ذلك مبالغة وصلت إلى حد أن أصبح النحو تابعا للتبريرات العقلية المنطقية بمنحهاها الفلسفي، و صار البحث عن وجوه سلامة استعمال العربية من داخل هذه القواعد المنطقية، وليس من قبل محاكاة أساليب العرب الأوائل في التعبير عن أغراضهم ومقاصدهم، حتى بدأت اللغة العربية - خلال هذه الفترة - تفقد شيئا فشيئا نضارتها وإشراقها، و صار الزهد في طلب نحوها و بلاغتها أشبه ما يكون بالزهد في طلب النجوم و بلوغ عنان السماء، و أصبح التراجع عن الذوق الفطري لصالح عربية المنطق و الحجاج الفلسفي العقيم هو السمة الغالبة و السّمت الدائب عند النحاة و اللغويين في الفترة التي تلت سيبويه.

و ربما كان النظر العقلي و القياس المنطقي الذي سلكه سيبويه في الكتاب من قبيل القياس الفطري، الذي اقتضاه تطور العقل عبر مراحل طويلة، و ليس بالضرورة أن يكون خاضعا لمنطق اليونان و حجاجهم الفلسفي، الذي وصل إلى هذه البيئة الجديدة في عصر سيبويه، فالقياس كما يقول أحد الباحثين: « فطرة و طبيعة، و أنه نشأ في النحو كذلك. »⁽¹⁶⁾

غير أن مثل هذا النظر العقلي الفطري ما ليث أن تحول على مراحل تالية إلى جدل عقلي محض، تتبع فيه النحاة العلل بعد العلل في إطار ما عُرف بنظرية العامل، حتى جعل بعضهم ذلك منهجا للقول بالعلّة وعلّة العلة، على نحوها فعل ذلك ابن السراج في كتاب «أصول النحو»، إذ يذكر في مقدمة كتابه و هو يُعلّق على اعتلالات النحويين فيقول: « واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، و ضرب آخر يسمى « علة العلة » مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا و المفعول به منصوبا؟... »⁽¹⁷⁾

وما لبث هذا التيار يشتمط بتبريراته وقياساته المنطقية - على النحو الذي وضعنا أنفا - حتى بدأ ينهض تيار آخر بمهمة توجيه الدرس النحوي نحو وجهته الصحيحة؛ ليمنع شطط التيار الأوّل وجموحه المفراط في الاعتماد على قواعد القياس المنطقي والنظر العقلي المحض، دون إمعان النظر في طبيعة التركيب اللغوي، القائم في جوهره على معاني النحو الموجبة بالأغراض والمقاصد.

2. التيار الثاني: منطق النظم :

لقد ظلت القواعد المنطقية و التعليقات العقلية الفلسفية متمزج امتزاجا عميقا مع مباحث النحو خلال كل القرن الثالث الهجري، و استمر ذلك إلى نهاية القرن الرابع الهجري، حتى بدأ التحوّل الحقيقي يظهر جليا في منهج النحو و طرائقه و غاياته على الإنجازات التي قُدمت في هذا الميدان، على يد كوكبة من النحاة، و في مقدمتهم أبو علي الفارسي (ت377هـ) وتلميذه ابن جني (ت392هـ)؛ اللذان حققا وثبةً نوعية في تاريخ الدرس اللغوي، بما قدماه في إطار أصول النحو و قواعد من الشروحات التي لم تكن تتوخى التعمق في التعليل و القياس، بقدر ما كانت تحاول أن تعيد النحو إلى طبيعته الأولى البسيطة التي جاء من أجلها، و ليفتح

أبوابها واسعة لتعلمها من الأمم الأخرى، حيث كان النحو تيسراً للعربية و تسهيلاً لقواعدها، وليس فلسفة أو حذقة عقلية يوجها الترف الفكري بعيدا عن جدية الحياة، و ما تقتضيه من وضوح الرؤية و سلامة المنهج.

وفي هذا الإطار جاءت محاولة أبي علي الفارسي في مؤلفه: « مختصر عوامل الإعراب » لتيسير النحو والتلطيف من جموحه باتجاه الفلسفة و المنطق من جهة، و لخصر العوامل التي تناهت عند النحاة إلى غير غاية من جهة ثانية، و تبعه في ذلك تلميذه ابن جني معتمدا على آراء أستاذه في هذا الشأن، و اللذان أقاما فكرة القياس في العوامل على أساس المسموع من كلام العرب، و ليس على أساس التأويل المنطقي المحض، انطلاقا من إدراكهما أن العربية إنما قامت في الأصل على هذا القياس المتواتر بالسمع، ليس كمفردات وحسب و لكن كأساليب وصيغ و وجوه متعددة من تأليف الكلام لتأدية المعاني و الأغراض و المقاصد، و في هذا السياق يقول ابن جني بعدما يقرر بأن أصل اللغة إلهام و تواضع: « لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضُها، ثم أُحتيجَ فيما بعد إلى الزيادة عليه، لحضور الداعي إليه، فزِيدَ فيها شيئا فشيئا، إلا أنه على قياس ما كان قد سبق منها في حروفه و تأليفه، و إعرابه المبين عن معانيه، لا يخالفُ الثاني الأول، و لا الثالث الثاني، كذلك متصلا متتابعا و ليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول: إنه يحكي كلام أبيه و سلفه، يتوارثونه آخر عن أول، و تابع عن متبع. و ليس كذلك أهل الحضرة؛ لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا و خالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة، غير أن كلام أهل الحضرة مُضاهٍ (و في رواية مضاف) للكلام فصحاء العرب في حروفهم، و تأليفهم، إلا أنهم أخلُّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح، وهذا هو رأي أبي الحسن، و هو الصواب. »⁽¹⁸⁾

وانطلاقا من محاولة التيسير و التبسيط التي تبناها أبو علي الفارسي في كتابه المشار إليه سابقا تحت عنوان: « مختصر عوامل الإعراب » و الذي تبعه في نهجه تلميذه ابن الجني في كتابه « سر صناعة الإعراب » أصبح الدرس النحوي يعتمد على القياس اللغوي الممكن و لا يفرض الأقسية المنطقية الصورية؛ هذه الأقسية التي قد تنسجم مع الجدل الفلسفي في حالات الإقناع، و لكنها لا تنسجم بالضرورة مع القياس اللغوي، لأن الأقسية المنطقية تفترض وجود العلة مع المعلول، و المعلول مع العلة، و تجعل مسألة اللزوم بينها حتمية لازمة.

هذا و قد كان أبو علي الفارسي « شديد الضيق بما كان يلمسه من مبالغة بعض الدارسين من النحاة في فلسفة النحو و منطق، و في الأسلوب العقلي الذي درجوا عليه في دراسة النحو، و كان كثير البرم بما كان يصدر عن أبي الحسن الرماني بوجه خاص، و كان الرماني يعاصره، و كان ينهج في نحوه منهج المتكلمين و المناطق، و قد استمع إليه مرة يملئ على أصحابه ما لم يألفه أبو علي، فقال: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، و إن كان ما نقوله فليس معه منه شيء»⁽¹⁹⁾، و هكذا يكون أبو علي الفارسي قد خطا خطوة أولى باتجاه نحو جديد: نحو لا يغرق في التعليلات المنطقية بقدر ما يحرص على توضيح فكرة العامل في حدود علاقات الترابط بين مكونات الجملة، و من هنا تبدأ الخطوة الحقيقية

للدروس النحوي الذي يضطلع بحقيقته الكاملة العلامة الكبير عبد القاهر الجرجاني (471 هـ) فيفتح للدروس النحوي أفقا أرحب، لم تكن تخطر في عقول النحويين من قبل و إن خطرت لهم منها خطرات.

صحيح أن عبد القاهر الجرجاني جاء ليتوج عملا متراكما عبر حقب زمانية طويلة، و ليستخلص عصارة مجهودات سابقة، ولكنه و لعبقريته الفذة استطاع أن يدرك ذلك قبل غيره، بل استطاع أن ينفذ ببصيرته الصائبة في ما سيقبل عليه البحث اللغوي بعده بزمن بعيد، وقد أدرك عبد القاهر منذ اللحظة الأولى أهمية النحو و ساءه ما رأى الناس عليه من الاستخفاف به و التبرم عنه بما أصابه من حذقة المتحذلقين و فلسفة المتفلسفين، و اقتنع أن الأمر خطير لا يمكن السكوت عنه، فالنحو ليس كما وصفوه ملح الطعام، بل هو الطعام ذاته، و أنه وحده الكفيل بحفظ العربية من اللحن و التحريف، و ما ينجر عن ذلك من المس بقداسة كتابه الله الذي نزل بلسان عربي مبين.

لقد أبان عبد القاهر عن المعالم الأساسية لمنهجه في النحو منذ أن كشف عن أهمية النحو، و نبه على خطورة تركه و الزهد فيه قائلا: « و أما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره، و تهاونهم به : فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم (يقصد الشعر)، و أشبه بأن يكون صيدا عن كتاب الله، و عن معرفة معانيه، ذلك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه. إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، و أن الأغراض كامنة فيما حتى يكون هو المستخرج لها، و أنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام و رجحانه، حتى يُعرض عليه، و المقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجع إليه، و لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، و إلا من يغالط في الحقائق نفسه. »⁽²⁰⁾

وقد جعل عبد القاهر موقفه من النحاة الذين سلكوا فيه طريق التوغر و التقعر هدفا ينبغي صرف الناس عنه، و تقييد آراء مدعيه ليتحول الناس إلى طلب النحو الصحيح من مصادر عربيته الفصيحة، و التي يرى عبد القاهر أن معالمها الكاملة لم تتبلور إلا في صورة النص القرآني، و بهذا التصور تصبح لغة القرآن الكريم عند عبد القاهر هي معيار العربية الصحيحة التي ذابت فيها فوارق لغات القبائل العربية، و انصهرت في عربية منقطعة النظير في بيانها و جودة تركيبها، و هو ما حدا بعيد القاهر إلى أن يجعل البحث في موضوع النحو مطية للبحث في مسألة الإعجاز القرآني، يتم بموجبه إثبات حقيقة الإعجاز القرآني القائمة بالفعل في نظمها و بيانها. من جهة و يتم به أيضا إعادة الناس إلى تذوق وجوه هذا الإعجاز اللغوي والبياني بما يدعوهم ذلك إلا تأمل القرآن و تدبر معانيه.

لقد حاول عبد القاهر منذ اللحظة الأولى التي خاض فيها الحديس عن الموضوع النحوي و مسائل الإعراب أن يتجاوز و بذكاء حاد الجدال العقيم الذي دار حول مسألة العامل في النحو، و قد وجد أصولها الأولى ماثلة في كتاب سبويه على نحو ما هو في الموضوع الذي أشرنا إليه آنفا، حينما يتحدث هذا الأخير في مطلع كتابه عن تناوله لموضوع الإعراب و البناء

في الكلمات.

وفي هذا السياق العام لنظرية العامل يتفطن عبد القاهر إلى مسألة في غاية الأهمية، يحسم من خلالها وجوه الخلاف الدائر بين النحاة بشأن هذه القضية، وذلك بأول خطوة في هذا الطريق بكتابه: «العوامل المائة»⁽²¹⁾؛ هذا الكتاب الذي كشف من خلاله عن المعالم الكبرى لنظرية النظم في مستواها النحوي- على الأقل - حيث وضّح أن العوامل التي يتحدث عنها النحاة والتي يختلفون بشأن تأويلها اختلافا كثيرا ليست من قبيل ما يتصل بالألفاظ المفردة في ذاتها، وإنما يأتي الأعمال فيها من جهة علاقاتها ببعضها البعض، في صورة التركيب الذي تصبح فيه مفردات اللغة قد أخذت موضعا خاصا بها لا تأخذه في كل التراكيب، ومن ثمّ فليست العوامل منطقيا صوريا ثابتا يجري على اللغة من حيث هي لسان التعبير العام، ولكن من حيث هي مجال الكلام الذي يتفاوت الناس في إبلاغ أغراضهم ومقاصدهم من خلاله، منطلقا في ذلك من أن اللغة ليست مجموعة من الألفاظ المفردة، وإنما هي مجموعة من العلاقات التركيبية التي تنشأ ضمن نظام الجملة، وهذا المفهوم الخاص بنظام العلاقات التركيبية هو الذي بنى على أساسه نظريته في النظم. قائلًا بشأن ذلك: «إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض، فيُعرف فيما بينها من فوائد... والدليل على ذلك أننا إن زعمنا أنّ الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت لتُعرف بها معانيها في أنفسها، لأدى ذلك إلى ما لا يشكّ عاقل في استحالتة، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا: رجل، وفرسٌ و دأزٌ: لما كان يكون لنا علم بمعانيها، وحتى لو لم يكونوا قالوا: ففعلٌ ويفعلٌ: لما كنا نعرف الخبر في نفسه و من أصله، ولو لم يكونوا قد قالوا: افعل: لما كنا نعرف الأمر من أصله، ولا نجد في نفوسنا، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف، لكننا نجعل معانيها، فلا نعقل نفيًا ولا نهيًا ولا استفهامًا ولا استثناءً. وكيف و المواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحالٌ أن يوضع اسم أو غير اسم لغير معلوم.»⁽²²⁾

وقد بين عبد القاهر أيضا أن هذه العلاقات الناشئة بين ألفاظ الجملة أو التركيب إنما قامت على أساس من التعالق بين معانيها ذلك «أن ليس الغرض بنظم الكلام أن توالى ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض.»⁽²³⁾

هذا وقد أقام عبد القاهر مفهوم التعالق النظمي الحاصل بين وحدات التركيب على أساس معاني النحو التي حدد مدلولها بدقة في مطلع كتاب «دلائل الإعجاز» قائلًا في ذلك: «معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض، و جعل بعضها بسبب من بعض، و الكلم ثلاث: اسم، و فعل، و حرف، و للتعليق فيما بينها طرقٌ معلومة، و هو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، و تعلق اسم بفعل، و تعلق حرف بهما»⁽²⁴⁾، و يسوق عبد القاهر أمثلة مفصلة لضروب هذا التعالق بين وحدات التركيب الأساسية إلى أن يصل إلى القول:

« و مختصر كل الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مستند و مستند إليه... و جملة الأمر: أنه لا يكون كلام من حرف و فعل أصلا، و لا من حرف و اسم إلا في النداء نحو: يا عبد الله. و ذلك أيضا إذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني و أريد و أدعو، و «يا» دليل عليه، و على قيام معناه في النفس ... و كذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو و معنى من معانيه، ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب و نرى العلم بها مشتركا بينهم. »⁽²⁵⁾

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو إذا كانت هذه الوجوه من التعلق بين وحدات التركيب قائمة على معاني النحو، و أنها موجودة في كلام العرب، مشتركة بينهم، فما الذي سيكشف عنه الجرجاني بشأنها و قد صارت قوانين مألوفة و قواعد معروفة؟ ثم ما الذي تجدد بالقرآن منها حتى غدا كلاما معجزا بالفعل في ضروب هذا التأليف من كلام العرب؟

وفي هذا السياق يجيب عبد القاهر بروية و ثبات، مُحيلًا قارئه على النفس الطويل و الباع الواسع و الصير الجميل قائلا: « و إذا كان ذلك كذلك، فما جوابنا لخصم يقول لنا: إذا كانت هذه الأمور و هذه الوجوه من التعلق التي هي محصول النظم موجودة على حقائقها و على الصحة و كما ينبغي في منثور كلام العرب و منظومه، و رأيناهم قد استعملوها و تصرفوا فيها و كملوا بمعرفتها، و كانت حقائق لا تتبدل، و لا يختلف بها الحال... فما هذا الذي تجدد بالقرآن من عظيم المزية، و باهر الفضل، و العجيب من الوصف حتى أعجز الخلق قاطبة، و حتى قهر من البلغاء و الفصحاء القوي، و القدر، و قيّد الخواطر و الفكر، حتى خرس الشقاشق⁽²⁶⁾، و عُدم نُطق الناطق، و حتى لم يجر لسان و لم يبين بيان، و لم يساعد إيمان، و لم ينقدح لأحد منهم زُند، و لم يمض له حد، و حتى أسأل الوادي عليهم عجزا، و أخذ منافذ القول عليهم أخذنا... أيلزمننا أن نجيب هذا الخصم عن سؤاله، و نرده عن ضلاله؟... فإن كان ذلك يلزمننا، فينبغي لكل ذي دين و عقل أن ينظر في الكتاب⁽²⁷⁾ الذي وضعناه، و يستقصي التأمل لما أودعناه فإن علم أنه الطريق إلى البيان و الكشف عن الحجة و البرهان، تبع الحق و أخذ به، و إلا رأى أنّ له طريقا غيره أو ما لنا إليه و دلنا عليه. و ههنا ذلك⁽²⁸⁾، و كأنه يريد أن يقول إن كتاب دلائل الإعجاز كلّه جوابٌ عن ذلك لا يُغني فيه الاختصار عن التفصيل و التوضيح، غير أنه يشير إلى ما يحتاج إلى تفصيل بإشارة مختصرة جوابا عن ذلك ضمينا في أبيات من الشعر تنقل منها ما يلي⁽²⁹⁾:

- | | | | |
|---|-------------------------------|---|--|
| ❖ | إني أقول مقالا لست أخفيه | ❖ | و لست أرهب خصما إن بدأ فيه |
| ❖ | ما من سبيل إلى إثبات معجزة | ❖ | في النظم ⁽³⁰⁾ إلا بما أصبحت أبعده |
| ❖ | فما لنظم كلام أنت ناظمه | ❖ | معنى سوى حكم إعراب تُزجيه ⁽³¹⁾ |
| ❖ | يقول: من أين أن لا نظم يشبهه؟ | ❖ | و ليس من منطلق في ذاك يحكيه. |
| ❖ | و قد علمنا بأن النظم ليس سوى | ❖ | حكم من النحو نمضي في توحيه |

لقد أدرك عبد القاهر منذ اللحظة الأولى أن إثبات مسألة الإعجاز في القرآن الكريم

تتوقف على إظهار وجوه النظم و طرائقه في هذا النص المقدس بالقياس إلى أساليب العربية و طرائقها في التعبير، فجعل طريق الكشف عن ذلك- أولاً و قبل كل شيء - هو طريق الإبانة عن وجوه تأليف الكلام وفق ما تقتضيه معاني النحو، و هو بذلك يسلك طريق التدرج في الكشف عن هذا الإعجاز بما تقتضيه منهجية البحث اللغوي القائمة على الانتقال من إثبات حالة الصحة أو الخطأ في التعبير إلى إثبات المزية و الفضل في وجوه هذا التعبير الصحيح؛ والصحة أو الخطأ - هنا - لا يتعلقان باللغة من حيث هي قواعد مألوفة و رسوم معروفة؛ جرت عليها ألسنة العرب بالسليفة و البديهة الصائبة، لكنهما يتعلقان بإصابة المعاني و الأغراض أو عدمها على الوجه الصحيح و السليم من خلال إدراك أسرار هذا التأليف الذي جرت عليه ألسنة العرب، لأن العربي آنذاك لم يكن يجد عناءً في أن يرفع في موضع الرفع أو ينصب في موضع النصب... و إنما الذي يجد فيه العناء و المشقة فعلاً، هو أن يعبر عن المعنى و الغرض بصورة من التأليف ليست هي الصورة التي يجب أن يعبر بها في هذا المقام أو ذلك، و هنا تتفاضل وجوه التأليف و تتناهي إلى غير غاية محدودة من المزية و الفضل، و هذا ما يبدل عليه حال تفاضل كلام العرب بعضه عن بعض في زمن امتلاك لغة الفطرة و السليقة، فشعراء العربية الكبار في العصر الجاهلي و إن تشابهت في أشعارهم المعاني و الأغراض إلا أنها لم تقع موقعا واحدا من الجودة و الفضل، بل تفاوتت إلى حدٍ وُصفت فيه بالبراعة و القوّة، كما وُصفت في موضع آخر بالاسفاف و الضعف، فنزل الشعراء بسبب ذلك منازل متباينة حتى كان منهم: الخنذيذ، و الشاعر، و الشويعر، و الشعور، و الممتشاعر. و ما حصل هذا التفاضل في مراتب الكلام، و تباينت منازل الشعراء أو غيرهم من أصحاب التأليف في فنون الأدب الأخرى، إلا نتيجة تفاوتهم في النظم القائم على معاني النحو و أحكامه، و في هذا يقول عبد القاهر: « فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، و يدخل تحت هذا الاسم، إلا و هو معنى من معاني النحو قد أُصيبَ به موضعه، و استعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية و فضل فيه إلا و أنت تجد مرجع تلك الصحة، و ذلك الفساد و تلك المزية، و ذلك الفصل إلى معاني النحو و أحكامه، و وجدته يدخل في أصل من أصوله، و يتصل بباب من أبوابه .»⁽³²⁾

وهكذا فإن الجرجاني لا ينظر إلى معاني النحو في علاقتها بالنظم من منظور رؤية تحصر مفهوم النحو في إطاره المعياري الضيق، و إنما نظر إليه نظرة عامة واسعة تتجاوز به قضايا الصحة و الخطأ و قواعد الإعراب إلى قضايا الجمال و الفن و الإبداع.⁽³³⁾

وإذا كانت مسألة معاني النحو قد أخذت عند الجرجاني هذا المعنى الواسع، الذي لامس في جوهرة لب ما يقوم عليه النظام اللغوي جملة من أداء المعاني و الأغراض بطرق مخصوصة، فإن تلازم معاني النحو مع مسألة النظم كما تدل على ذلك مقولات الجرجاني بهذا الشأن، يدل على أن التركيب النحوي في صورة النظم يحمل من الإمكانيات ما يجعله قادرا على أداء كل الوجوه التي من شأنها أن تعطي للكلام صفات الجودة أو القبح، و تجعلها متفاوتة المراتب في المزية و الفضل حتى تتناهي في جودتها إلى ضرب من الإعجاز، و تهبط في

قبحها إلى درجة العيِّ و الاسفاف، و لا يكون ذلك في تصور الجرجاني إلا بحسب المعاني و الأغراض التي يُقصد إليها في الكلام و في هذا الشأن يقول: « و إذا عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، و على الوجوه و الفروق التي من شأنها أن تكون فيه فاعلم أن الفروق و الوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، و نهاية تجد لا لها ازديادا بعدها، ثم اعلم أن ليست المزينة بواجبة لها في أنفسها و من حيث هي على الإطلاق، و لكن تُعرض بحسب موقع بعضها من بعض و استعمال بعضها مع بعض .⁽³⁴⁾ »

و يُفصّل الجرجاني ذلك أكثر بقوله: « بل ليس من فضل و مزينة إلا بحسب الموضوع، و بحسب المعنى الذي تريد و الغرض الذي تؤم .⁽³⁵⁾ »

و بهذا الشكل يحدد الجرجاني لقاعدة الارتباط بين معاني النحو و معنى النظم شرطين أساسيين: شرط الرتبة (الموضع) و شرط المعنى أو الغرض، و على أساس هذين الشرطين تتفاوت جهات تأدية الكلام حتى تبلغ درجة الإعجاز، و شرط الرتبة الذي يشير إليه نص الجرجاني السابق يقوم على أساس مفهوم ما يسميه أحد الباحثين بالتلازم التركيبي، الذي هو « المصاحبة بين الوحدات التركيبية المشكّلة و المصمّمة لبناء الجملة، و يوصف بأنه متكرر في السياق المطابق للسياق، فهو منتظم بحيث يعكس القاعدة التي تحكم طرائق الأداء الكلامي في كونه نوعا من الجبر في وضع التركيب على تلك الصورة و هو ما يعرف بالقياس في أصول النحو .⁽³⁶⁾ »

والتلازم التركيبي هنا لا يعني ترتيب الألفاظ المفردة وفق ما تقتضيه القاعدة النحوية و حسب، بل هو ترتيب للوحدات النحوية التي تمثل أجزاء الجملة العربية، حتى تصل إلى حال من الاتساق و التآلف في صورة متكررة تطابق القاعدة النحوية⁽³⁷⁾، كما أنّ هذا التلازم التركيبي لا يُخضع نظام الجملة إلى القاعدة وفق قياس المطابقة الحرفي، و إنما يقيم هذه المطابقة فعلا على فرضيات القياس النحوي العام القائمة على العلة أو المشابهة أو الاطراد، وهي - و لا شك- وجوه تسمح بإعطاء التركيب النحوي صفة التعدد والثراء في تناول المعنى من الوجوه المختلفة التي تُحدث التفاوت في درجة الفصاحة و البيان.

والتلازم التركيبي كما يقول «جودة مبروك» في بحثه المشار إليه سابقا: نابع من تلك الحكمة التي صنعت المصاحبة بين الألفاظ: من حيث الرتب الكلامية و المواقع الإعرابية و طرائق ترتيب الجملة حسب النظام، فيلزم بوجود اللفظة وجوداً نمطياً تركيبياً خاص يحدد نظام تأليف الجملة أو ما يعرف بالنظم أو التعليق.⁽³⁸⁾

ومن هذا المنطلق فالنظم في مستواه النحوي كما فهمه تمام حسان « هو نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم لبناء الكلمات في صورة جملة⁽³⁹⁾، أو هو « تصور العلاقات النحوية بين الأبواب، كتصور علاقة الإسناد بين المسند إليه و المسند، و تصور علاقة التعديّة بين الفعل و المفعول به، و تصور علاقة السببية بين الفعل و المفعول لأجله و هلمّ جرا .⁽⁴⁰⁾ »

لقد أدرك عبد القاهر بعمق أهمية النحو و أراد أن يوجه البحث فيه توجيهاً سليماً

يقود إلى فهم وجوه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، و أدرك أيضا أنّ فهم عربية القرآن وسبر أغوارها وكشف أسرارها يتوقف على فهم عربية العرب و أساليبهم في التعبير عن المعاني والأغراض و المقاصد المختلفة، و أنه لا مناص من فهم هذه الأسرار الكامنة في أساليب العرب، دون الوقوف على صورة ذلك في شعرهم الذي يكون قد حفظ لسانهم من الانحراف، كما حفظ مجدهم و مآثرهم و سجل أنسابهم و أحسابهم و حروبهم، بل كان ديوانهم الشامل لكل ذلك و غيره، و لم يكن تنويه الجرجاني بأهمية النحو و الشعر معا إلا وسيلة للوصول إلى إثبات مسألة الإعجاز النظمي في القرآن الكريم بصفتها الحقيقة الكبرى التي انبنت عليها المعجزة القرآنية بأكملها.

هوامش البحث :

- (1) ينظر كتاب: مراتب النحويين: لأبي الطيب اللغوي الحلبي - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار النهضة مصر، ص: 106.
- (2) الخصائص: ابن جني، تحقيق: الشيخ محمد علي النجار، دار الكتاب العربي بيروت - لبنان، ج 1، ص: (308-309).
- (3) عن كتاب: الاتقان في علوم القرآن - السيوطي - (الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر) تحقيق: محمد أبي الفضل ابراهيم الهيئة المصرية العامة، القاهرة 1974، ج 2، ص: 326.
- (4) جامع البيان: تأويل أي القرآن - الطبري (الإمام محمد بن جرير)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة 1968 ط 3 ج 17 ص: 206.
- (5) الاتقان في علوم القرآن: السيوطي ج 01 - ص: 119.
- (6) لمزيد من التفصيل ينظر كتاب: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين - أبو البركات ابن الأنباري - تحقيق: د. جوده مبروك.
- (7) وفي بعض الروايات سنة: (ت 177 هـ)، ينظر الفهرست لابن النديم.
- (8) التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، بدون طبعة، ص: 04.
- (9) المقصود هو: زياد بن أبيه والي البصرة.
- (10) في النحو العربي (نقد و توجيه): د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي - بيروت لبنان - الطبعة الثانية، 1986، ص: 15.
- (11) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة: على جراح الصباح. الطبعة الثانية 1978، ص: 88.
- (12) الكلام لأمين السيد: ينظر كتاب: القرآن الكريم و أثره في الدراسات النحوية - د. عبد العال سالم مكرم، ص: (88 - 89).
- (13) تنظر مقدمة كتاب الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1985، ج 1، ص: 11.
- (14) الكلام لأبي القاسم الزجاجي في كتابه علل النحو، نقلا عن كتاب: ظاهرة الإعراب في النحو

- صفاقس-الجمهورية التونسية (1998) ، ص : 18.
- (34) دلائل الإعجاز _____، ص : 69.
- (35) المصدر نفسه، ص: (69-70).
- (36) ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي، د. جودة مبروك محمد، بحث منشور على موقع مجلة اللغة العربية _____ الأردني – العدد: 81 - رقمها الدولي (ISSN 2011.1094-0258) ، عمان - الأردن، ص : 275.
- (37) ينظر المرجع نفسه ص : 275.
- (38) ينظر المرجع نفسه، ص : 275.
- (39) ينظر هذا الأمر و غيره من الاستنتاجات في كتاب اللغة العربية - معناها و مبنائها - تمام حسان ، دار النشر:عالم الكتب القاهرة، ط3، سنة 1998 ، ص : 187.
- (40) المرجع نفسه، ص : 186.